مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

للسنة
الثالثة والأربعين

عدد أبريل 2025

Vol. 43, No.2; Apr. 2025

CELEBRATION 43 YEARS ANNIVERSARY

www.sams.edu.eg/crdc

رئيس التحرير
أ. د. أحمد دسوقي محمد إسماعيل
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صالح هاشم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

مجلة البحوث الإدارية

الصادرة عن:

مركز الاستشارات والبحوث والتطوير - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

رئيس مجلس ادارة المجلة

أ. د. محمد صالح هاشم

رئيس التحرير

أ.د. أحمد دسوقي محمد إسماعيل

مدير التحرير

د. حسن رشاد صابر

المحرر التنفيذي

أ. نادر مكي

سكرتير التحرير

أ. أحمد جابر

تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة
دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي

The impact of financial inclusion on economic value added
An Applied Study on The Banking Sector

إعداد:
د. حنان أحمد حسن درويش
د. محمد عنتر أحمد

مستخلص الدراسة

تهدف الدراسة إلى إختبار تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة (2019 – 2023)، ولقد تم الاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن جميع بنوك عينة الدراسة البالغ عددها خمسة بنوك قد حققت قيمة اقتصادية مضافة سالبة مما يدل على عدم قدرة إدارات هذه البنوك على زيادة قيمتها وأن ثروة الملاك ليست بالوضع الأمثل، كما أظهرت وجود تأثير معنوي عكسي ذي دلالة إحصائية لكلا من عدد فروع البنوك وعدد ماكينات الصراف الآلي على القيمة الاقتصادية المضافة، كما توصلت لوجود تأثير معنوي طردي لعدد الذين لديهم حساب واحد على الأقل على القيمة الاقتصادية المضافة، عدم وجود تأثير معنوي لكل من نسبة النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي على القيمة الاقتصادية المضافة.

وقد أوصت الدراسة أن تتبني البنوك مؤشر «EVA» في تقييم أدائها المالي لما له من قدرة على قياس الأثر الحقيقي للأداء الاقتصادي على الثروة، والعمل على تفعيل المزيد من القنوات والمنصات الخاصة بالخدمات الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، القيمة الاقتصادية المضافة، EVA

الجزء الأول
الإطار العام للدراسة

أولا: المقدمة Introduction

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة تطوراً كبيراً في تكنولوجيا المعلومات، والذي أعاد تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، وقد حظيت قضية الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل صناع القرار في مختلف دول العالم. فالشمول المالي ليس مسئولية الجهاز المصرفي فقط، بل يتطلب أيضاً جهات ومؤسسات متعددة داخل الدولة، من أجل وضع استراتيجيات عامة على مستوى الاقتصاد ككل. كما يلعب تطوير الجهاز المصرفي وزيادة مستويات الشمول المالي دوراً في تحسين الاقتصاد ودفع حركة التنمية إلى الأمام. لذا فمن الضروري تقييم الأداء المالي للبنوك، التي تمثل أحد أذرع القطاع المصرفي، بشكل مستمر. ومن أبرز أساليب تقييم الأداء المالي أسلوب القيمة المضافة الاقتصادية.

ثانيًا: مشكلة الدراسة Problem Statement

إن تحقيق الشمول المالي يتطلب من البنوك خلق استراتيجية توسعية لزيادة التواجد المصرفي بالقرب من قاعدة العملاء المتنامية، بهدف الوصول إلى المزيد من العملاء من خلال إنشاء فروع جديدة للبنوك وتوظيف المزيد من الموظفين، مما يعود بالنفع على الاقتصاد، حيث يساعد العملاء على الوصول إلى الخدمات المالية. وعلى الرغم من التوجه العالمي لمعظم الدول لتوسيع نطاق تطبيق الشمول المالي، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تعتبر تحديات للشمول المالي، والتي تتمثل في ارتفاع تكلفة العمولات والنفقات التي تفرضها البنوك على المعاملات المالية بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات. ولكن كيف يمكن للقطاع المصرفي تحسين أدائه المالي وتوليد قيمة اقتصادية إيجابية من العملاء، الذين قد يكون معظمهم من ذوي الدخل المنخفض أو المهمشين مالياً أو غير راغبين في التعامل مع النظام المصرفي على الإطلاق، إما لأسباب دينية أو اقتصادية أو اجتماعية؟

وعلى هذا الأساس، فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤال الرئيسي التالي:

- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد الوصول للخدمات المالية (عدد فروع البنك) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لبعد الوصول للخدمات المالية (عدد ماكينات الصراف الالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية؟
- هل يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد استخدام للخدمات المالية (عدد الذين لديهم حساب واحد على الأقل) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية؟
- هل يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد العمق المالي (نسبة النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية؟
- هل يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد العمق المالي (نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية؟
- هل يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي الخمسة مجتمعة (عدد فروع البنك، عدد ماكينات الصراف الالي، عدد الذين لديهم حساب واحد على الأقل، نسبة النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية؟

ثالثا: أهمية الدراسة Study Importance

تظهر القيمة المضافة لهذه الدراسة من خلال جانبين هما:

1- الأهمية العلمية:

وتكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في المقام الأول في معالجتها لأحد الموضوعات المهمة في مجال العمل المصرفي وهو الشمول المالي، ومحاولتها ربط الشمول المالي بالقيمة الاقتصادية المضافة، وذلك في ظل الندرة الواضحة – على حد علم الباحثين – للدراسات التي تناولت تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المدرجة في البورصة المصرية والمساهمة في سد الفجوة البحثية

2- الأهمية العملية:

إن تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك له دلالات مهمة، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى نتائج تساعد متخذي القرار في القطاع المصرفي وأصحاب المصالح، وربما يستفيد منه البنك المركزي المصري والجهات الرقابية في سن القوانين والتشريعات المناسبة للصناعة المصرفية، ووضع الإجراءات اللازمة التي تسهل على صانعي السياسات المالية والنقدية.

رابعا: أهداف الدراسة Study Objectives

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة هو قياس تأثير الأبعاد الثلاثة للشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) للبنوك المدرجة في البورصة المصرية. ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- قياس مدى حصول عملاء البنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية على الخدمات المالية.
- قياس مدى استخدام عملاء البنوك التقليدية المدرجة بالبورصة المصرية للخدمات المالية.
- قياس مدى توفر الخدمات المالية لعملاء البنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية.
- قياس الأداء المالي للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة.

خامسًا: فروض الدراسة Study Hypotheses

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها تم صياغة الفرض الرئيسي كما يلي:

"لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية".

ويمكن اشتقاق الفروض الفرعية الستة التالية من الفرض الرئيسي على النحو التالي:

H01: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد الوصول للخدمات المالية (عدد فروع البنك) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية ".

H02: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد الوصول للخدمات المالية (عدد ماكينات الصراف الالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية ".

H03: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد استخدام للخدمات المالية (عدد الذين لديهم حساب واحد علي الأقل) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية ".

H04: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد العمق المالي (نسبة النقد إلي الناتج المحلي الإجمالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية ".

H05: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد العمق المالي (نسبة الائتمان إلي الناتج المحلي الإجمالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية".

H06: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي الخمسة مجتمعة (عدد فروع البنك، عدد ماكينات الصراف الالي، عدد الذين لديهم حساب واحد علي الأقل ، نسبة النقد إلي الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان إلي الناتج المحلي الإجمالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية".

ساسًا: الدراسات السابقة Literature Review

تناولت العديد من الدراسات السابقة أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، وقد اختلفت فى نتائجها ما بين تأثير معنوي، تأثير غير معنوي لنظام الشمول المالي على الأداء المالي، ويعرض الباحثان فيما يلي أهم هذه الدراسات

1. الدراسات التي تناولت المتغير المستقل (مؤشرات الشمول المالي) في البنوك

- **قامت الدراسة (الشحات، أبو ديار، 2023) بقياس أثر الشمول المالي على مؤشرات الربحية للبنوك القطاع العام والخاص والأجنبي في مصر خلال الفترة (2013-2021). وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لأبعاد الشمول المالي (الوصول، والاتاحة، والاستخدام) على كافة مؤشرات الربحية للبنوك العاملة في مصر. وأن المتغيرات المتعلقة بالوصول المالي ما زالت دون المستوى المطلوب ولا تؤثر على مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي المصري.**
- **أما دراسة (Fadi,2021) فقد درست أثر الشمول المالي على أداء كافة البنوك العاملة في فلسطين والتي بلغت 15 بنكاً خلال الفترة (2016-2021). واعتمدت الدراسة على حجم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدد ماكينات الصراف الآلي وعدد الفروع كمؤشرات للشمول المالي. وأشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي لمؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك الفلسطينية.**
- **بينما هدفت دراسة (Khatib et al.2022) إلى تقييم العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك العاملة في فلسطين خلال الفترة (2012-2020)، أظهرت النتائج أن الوصول إلى الخدمات المالية (عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك) وتقديم الخدمات يحسن من الربحية، في حين أن نقاط البيع ليس لها تأثير على الربحية.**
- **وأظهرت دراسة (Sedik ,2022) تأثير مؤشرات الشمول المالي للبنوك العاملة في مصر خلال الفترة (2011-2020)، وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي لعدد الفروع وعدد بطاقات الخصم وعدد بطاقات الائتمان وعدد ماكينات الصراف الآلي على الربحية، ووجود تأثير سلبي معنوي لعدد بطاقات الخصم وعدد بطاقات الائتمان وعدد ماكينات الصراف الآلي وعدد نقاط البيع على السيولة.**
- **كما أظهرت دراسة (Al-Chahadah et al.,2020) تأثير الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان والتي يبلغ عددها (16) بنكاً، وغطت الفترة (2014-2017)، وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وأظهرت النتائج وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي على الربحية.**
- **هدفت دراسة (EmadEldeen,2023) إلى قياس أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية في 39 دولة نامية خلال الفترة (2004-2021)، وأظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الوصول والشمول المالي من**

خلال الودائع المصرفية والأداء المصرفي، وبين استخدام الشمول المالي من خلال القروض القائمة والأداء المصرفي، وبين توفر الشمول المالي من خلال أجهزة الصراف الآلي والفروع والأداء المصرفي.

- اختبرت الدراسة (السيد وآخرون، 2024) تأثير مؤشر الشمول المالي على أداء وقيمة (8) بنوك مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة (2016-2021)، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير عدد ماكينات الصراف الآلي على أداء البنوك كان إيجابياً، كما كان تأثير عدد نقاط البيع وماكينات الصراف الآلي، وعدد بطاقات الخصم، وعمر وحجم البنك ومؤشر الشمول المالي على قيمة البنوك، إيجابياً أيضاً، بينما كان تأثير مؤشر الشمول المالي على أداء البنوك، وتأثير قيمة الودائع على قيمة البنوك كان سلبياً.
- قامت دراسة (عوض،2021) بالتعرف على أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي لعدد (16) من البنوك المصرية خلال الفترة (2014- 2019)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائياً بين تطبيق الشمول المالي والأداء المالي، حيث أن توسع البنوك في تطبيق الشمول المالي مع ارتفاع مستويات الوعي والتثقيف المالي لدى الأفراد يمكنهم من الوصول إلى هذه الخدمات المالية واستخدامها وبالتالي جذب عدد أكبر من العملاء، مما ينعكس على زيادة نسبة السيولة وتعزيز الأداء المالي وتحقيق الاستقرار المالي.

2. <u>الدراسات التي تناولت القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك</u>

- حاول الباحث (أحمد، 2020) اقتراح نموذج لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية، وخلص إلى أن السيولة والإيرادات والحساسية لمخاطر السوق وكفاية رأس المال وجودة الأصول هي مؤشرات تؤثر على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة. كما أوصى الباحث باستخدام مقياس "القيمة الاقتصادية المضافة " لقياس كفاءة البنوك واعتباره أحد آليات التحكم بها.
- كما استهدفت دراسة (Ditta & Saputra, 2020) اختبار أثر مؤشرات الشمول المالي (عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنوك، نسبة التمويل الخارجي، نسبة الائتمان المحلي إلى الدخل المحلي الإجمالي) على الأداء المالي لـ (300) بنك في إندونيسيا خلال الفترة 2014-2018، وتم استخدام معدل العائد على الأصول ومؤشر هامش الفائدة الصافي لقياس الأداء المالي، وخلص إلى وجود تأثير إيجابي لمؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك.
- في باكستان، هدفت دراسة (Azeem et al., 2018) إلى قياس تأثير الربحية على «EVA» للبنوك، واستخدمت نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM لحساب تكلفة رأس المال المستثمر، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للربحية على «EVA»، وأوصت بتعزيز«EVA» من خلال قبول الودائع منخفضة الفائدة وإتباع السياسة النقية المناسبة لازدهار القطاع المصرفي، ومحاولة خفض التكاليف لتحقيق نتائج مستقبلية في الأمد البعيد.
- وفي العراق حاولت دراسة (حمزة ومتعب، 2019)، تحديد مدى قدرة «EVA» على تفسير العائد على حقوق الملكية في البنوك، ووجدت أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين «EVA» والعائد على حقوق الملكية لمعظم البنوك، وعزا الباحثان ذلك إلى عدم وجود وعي كاف لدى المستثمرين بمفهوم تكلفة رأس المال وتكلفة الفرصة البديلة، كما توصلا إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين "«EVA» والعائد على حقوق الملكية على المستوى العام للبنوك.
- في مصر، سعت دراسة (محمود واخرون، 2020) إلى تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مؤشرات الأداء التقليدية، واستخدمت معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لحساب تكلفة رأس المال المستثمر (حقوق الملكية)، ووجدت أن «EVA» لها قدرة أكبر من المؤشرات التقليدية على تفسير التغير في (MVA)، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك المصرية بتبني مفهوم "القيمة الاقتصادية المضافة" والإفصاح عنها في القوائم المالية.
- في الأردن، قامت دراسة (أبو خضر والشيخ،2020) ببحث العلاقة التكاملية بين مقاييس الأداء التقليدية ومقاييس الأداء الحديثة وأثرها على أسعار الأسهم، واستخدمت نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM لحساب تكلفة رأس المال المستثمر. توصلت الدراسة إلى أن مقاييس الأداء الحديثة تعتمد على قياس القيمة من خلال مقارنة التدفقات النقية التي يحققها البنك مع تكلفة رأس المال، وقد أوصت بضرورة تنويع مقاييس الأداء المستخدمة.

- في ليبيا، هدفت دراسة (المزيني واخرون،2022) لدراسة أثر مؤشرات الربح المحاسبي على "EVA» للبنوك الليبية، واستخدمت معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) لحساب تكلفة رأس المال المستثمر، أظهرت النتائج أن تأثير (ROE) على «EVA» للبنوك تأثير معنوي، وأن قيمة «EVA» للبنك تتأثر بأي تلاعب في مؤشرات الربح المحاسبي.

3. الدراسات التي تناولت المتغير المستقل (الشمول المالي) والمتغير التابع (القيمة الاقتصادية المضافة) في البنوك

قامت دراسة (شبانه،2023) بقياس أثر الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة لعدد (6) بنوك تجارية ممثلة في بنوك القطاع العام والخاص والأجنبي في مصر خلال الفترة (2016-2021)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين مؤشرات قياس الشمول المالي (الإتاحة- الوصول- الاستخدام) والقيمة الاقتصادية المضافة وأيضا وجود فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك محل الدراسة بشأن القيمة الاقتصادية المضافة.

4. تعليق الباحثين على الدراسات السابقة:

من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

- اتفقت الدراسات التي تناولت الشمول المالي على قياسه بأبعاد (وصول الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية).
- حداثة الشمول المالي فى مصر حيث بدأ البنك المركزي المصري بمجموعة من المبادرات فى عام2017م لإلزام البنوك بتطبيق الشمول المالي، ومن ثم تحتاج الجهات التنظيمية والرقابية وأيضا البنوك لبعض الوقت للوصول إلى أفضل ممارسة للشمول المالي.
- اختلاف الدراسات حول مدي أفضلية القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» من عدمه، فمن هذه الدراسات من يؤيد استخدام هذا المقياس ويبين إيجابياته ومنهم من يعارضه حيث يبين سلبياته.
- اختلاف الطرق المستخدمة لحساب تكلفة رأس المال المستثمر عن حساب «EVA» في البنوك، وذلك على الرغم من اتفاقها جميعًا في أن «EVA» تمثل المبلغ الذي تتجاوز به الأرباح أو تقل عن تكلفة رأس المال.

5. ما تضيفه الدراسة الحالية :

- لا توجد دراسات سابقة فى حدود علم الباحثين سعت للربط بين تطبيق الشمول المالي والقيمة الاقتصادية المضافة تحديدا بالأبعاد الثلاثة(الوصول، الاستخدام، العمق) في البيئة المصرفية بمصر.
- تقوم الدراسة الحالية بقياس كل من مؤشرات الشمول المالي والقيمة الاقتصادية المضافة والتي تساعد متخذ القرار من تقييم الأداء المالي للبنك ومدى استجابته للتطورات المحلية والعالمية.
- تقدم هذه الدراسة نموذجاً مقترحاً يمكن من خلاله الحكم على مدى التقدم والتوسع في أنشطة الشمول المالي.
- بالإضافة أنها تساعد في قياس تأثير التوسع في أنشطة الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة والتي تعتبر معيار لقياس الأداء المالي على أساس الربح الاقتصادي وليس الربح المحاسبي.

6. الفجوة البحثية

على الرغم من الأدلة الواضحة على الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للشمول المالي، إلا إن العلاقة بين الشمول المالي والقيمة الاقتصادية المضافة للبنوك تظل غير واضحة، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف الدراسات السابقة في اختيار المؤشرات المستخدمة لقياس الشمول المالي، بالإضافة إلى اختلاف الأساليب المستخدمة لقياس القيمة الاقتصادية المضافة، مما يبرز وجود فجوة علمية تسمح بمزيد من الدراسات والبحوث العلمية، الأمر الذي يتطلب تحديد تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» في بيئة الاعمال المصرية والتي قد تختلف عن البيئات الأجنبية.

ونظراً لعدم وجود دراسات سابقة (على حد علم الباحثين) تناولت تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة 2019-2023، لذا بالأبعاد الثلاثة معاً (الاستخدام، الوصول، العمق) فقد قام الباحثان بإجراء هذه الدراسة.

الجزء الثاني: الإطار النظري

أولا: المقدمة

يعمل القطاع المصرفي فى بيئة ديناميكية سريعة التطور تتسم بالتعقيد وعدم اليقين، بالإضافة إلى الضغوط المتزايدة الناتجة عن عولمة الأسواق وشدة المنافسة، ورغم التحديات والضغوط والقواعد التنظيمية التي يواجهها القطاع المصرفي والتي يجب أن يتعامل معها، وخاصة فيما يتعلق بالتوسع فى الشمول المالي بعد أن أدرجته الحكومة المصرية كأحد أهداف الاستراتيجية الوطنية المصرية لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنه أصبح من الضروري أيضًا أن تحقق البنوك التوازن بين متطلبات تحقيق الشمول المالي وتعظيم أرباحها بما يزيد من قيمة ثروتها وثروة المساهمين، والعمل على تدفق كافة المعاملات المصرفية والخدمات المختلفة إلى متلقيها وطالبيها بالدقة والجودة المناسبة، مع الحفاظ علي أموال الملاك والعمل علي نموها.

ثانياً: الشمول المالي

يحظى الشمول المالي بأهمية متزايدة في الآونة الأخيرة في مختلف دول العالم، حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية، واتخذت العديد من الدول خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية بهدف المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. مفهوم الشمول المالي

لقد تعددت تعريفات الشمول المالي، فهناك أكثر من مصطلح لكلمة الشمول المالي، فيطلق البعض عليها لفظ الاشتمال المالي، والبعض الأخر يطلق عليها التعمق المالي، ورغم تعدد المصطلحات، إلا أننا نجد أن المعنى واحد وهو العمل على تطوير المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فاعلية السياسة النقدية وتنويع أدواتها بهدف جذب ذوي الدخل المحدود وربطهم بالنظام المالي مع إتاحة الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع (سعدوني،2023)، ويمكن تناول أبرز هذه التعاريف كما يلي:

- هي عملية ضمان الحصول على الخدمات والمنتجات المالية المناسبة في الوقت المناسب، والتي تحتاجها كافة شرائح المجتمع بشكل عام، وبتكلفة معقولة وبشكل عادل وشفاف بين كافة الأطراف (لعفيفي، بوغازي، 2023).
- هو وصول الأفراد والمؤسسات إلى المنتجات والخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم في المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان (العوش، 2023).
- هو مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الهيئات التنظيمية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، وضمان تقديمها لهم بشكل عادل وميسور التكلفة (سعدوني، 2023)،

ومن خلال ما سبق يمكن للباحثين القول إن الشمول المالي هو تقديم الخدمات المالية بتكاليف ميسورة التكلفة لأكبر عدد من الفئات، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المنخفض، بهدف توفير فرص عادلة لكل فرد للاستفادة من القنوات المالية الرسمية (قاسمي، ترايكية، 2021)

2. أبعاد الشمول المالي

لقد اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي والوطني على مجموعة أساسية من الأبعاد المستخدمة لقياس الشمول المالي (عوض،2021)، وهي على النحو التالي:

- الوصول إلى الخدمات المالية: وهي قدرة المستفيد على الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، الأمر الذي يتطلب تحديد وتحليل الحواجز المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي، مثل تكلفة القرب من نقاط الخدمة المصرفية. يتم قياس بُعد الوصول باستخدام عدد فروع البنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي (قاسمي، ترايكية،2021).
- استخدام الخدمات المالية: والذي يعبر عن مدى استخدام العملاء للخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي ويتم قياس بعد الاستخدام من خلال نسبة البالغين الذين لديهم حساب واحد على الأقل (بن ديدة، بو سماحة،2024).

- العمق المالي: يعكس العمق المالي حالة القطاع المصرفي وقدرته على الحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين في الأسواق المالية. كما يقيس مدى ارتفاع المعاملات النقدية في الاقتصاد. ويتم قياس العمق المالي من خلال نسبة النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. مبادئ الشمول المالي:

تبنت مجموعة العشرين مجموعة المبادئ التالية لتعزيز الشمول المالي (لعفيفي، بوغازي، 2023):

- القيادة: غرس التزام حكومي واسع النطاق لتعزيز الوصول الشامل للمساعدة في تخفيف حدة الفقر.
- تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي ومعالجة نقاط الضعف في البيئة الأساسية.
- التنوع في تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة لتوفير خدمات مالية متنوعة بأسعار معقولة.
- التطوير: استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع الوصول إلى للنظام المالي.
- الحماية: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها.
- التعاون: خلق بيئة مؤسسية تكون فيها خطوط المساءلة والتنسيق داخل الحكومة واضحة.
- المعرفة: الاستفادة من قواعد البينات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة والشواهد.
- التناسب: وضع إطار للسياسات الخاصة للجوانب التنظيمية يتناسب مع المخاطر وفوائد هذه المنتجات والخدمات المبتكرة.

4. أهمية الشمول المالي:

إن الشمول المالي له أهمية كبيرة تنعكس على البيئة الاقتصادية والسياسية (جعفر، 2020)، حيث أنه:

- يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال شمول كافة الفئات وضمها إلى المنتجات المالية التي تسهل الحياة.
- يساهم في زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحصول على منتجات مالية ميسرة.
- وسيلة مراقبة أدق وحوكمة أسهل لتبادل الثروات ودمج الاقتصاد الغير رسمي الي الاقتصاد الرسمي.
- يساهم في الحد من جرائم غسيل الأموال والتي تعد من أحد أشهر أنواع الفساد.

5. متطلبات تعزيز الشمول المالي

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب وجود مجموعة من الركائز (العوش، 2023) وهي على النحو التالي:

- دراسة السوق المصرفي دراسة جيدة لمعرفة مدي جودة الخدمات المالية المقدمة ومدي وملاءمتها مع شرائح المجتمع.
- دراسة احتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيقها على ارض الواقع ومتابعة العملاء ومدي رضاهم عن الخدمات الحالية، ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم.
- دعم البنية التحتية المالية من خلال توفير بيئة تشريعية مناسبة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي، مع تحقيق الانتشار الجغرافي لشبكة فروع البنوك، مع الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات لخفض تكاليف تقديم الخدمات المالية وتوفير قواعد بيانات شاملة.
- قيام البنوك بالحماية المالية للعملاء من خلال إتاحة كافة المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المقدمة بشكل واضح وسهل الفهم، ووضع الآليات المناسبة لرفع مستوى الوعي والتثقيف المالي للعملاء، وإنشاء أنظمة للرقابة بهدف حماية خصوصية وسرية المعلومات والحد من الاحتيال والاختلاس.
- تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات العملاء المستهدفين، والعمل على تشجيع المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية للحفاظ على تقديم خدمات عالية الجودة وبتكاليف معقولة.

6. المعوقات التي تحد من اتساع قاعدة الشمول المالي في مصر

هناك عدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق الشمول المالي في جمهورية مصر العربية (جعفر، 2020) ومن أهمها:

- ارتفاع معدلات الفقر وارتفاع معدلات الاعالة مما يؤدي إلى ندرة الأموال للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية.
- الحاجة إلى مزيد من تحسين وتطوير البنية التحتية المالية الرقمية لزيادة فرص التمويل.
- انخفاض مستويات دخل الفرد في مصر وانخفاض مستويات المعيشة مما ينعكس على انخفاض معدلات الادخار.
- عدم المساواة في توزيع الدخل حيث تحتكر أقلية صغيرة الدخول المرتفعة.
- تركز معظم البنوك في المدن ذات الدخل الأعلى ونادراً ما توجد في المناطق الريفية.
- قدرة النساء للوصول للخدمات المالية محدودة بسبب عدم حصول غالبيتهن على ضمانات للحصول على القروض
- ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم وزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.

ثالثاً: القيمة الاقتصادية المضافةEconomic Value Added «EVA»

مع التطور الذي شهده القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة والاهتمام المتزايد بأهداف تعظيم القيمة، أصبحت النماذج المحاسبية لتقييم الأداء مثل العائد على حقوق الملكية وغيرها لم تعد كافية لغرض تقييم الأداء، حيث أنها تقيس الأداء في لحظة محددة ولا تأخذ في الاعتبار التغيرات اللاحقة، بالإضافة إلى عدم احتساب تكلفة رأس المال. وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من المفاهيم مثل مفهوم الدخل المتبقي Residual Income (RI)، والذي قامت شركة (Stern & Stewart) بتطويره وادخال عليه مجموعة من التعديلات المحاسبية، ونشرتها تحت علامة تجارية جديدة بإسمEconomic Value Added «EVA» (أبو الخير،2022).

وتعد القيمة الاقتصادية المضافة من أهم المقاييس التي تركز على تعظيم الثروة الحقيقية لأصحابها من خلال الحصول على عوائد تفوق تكلفة رأس المال، وتزيد من القدرة التنافسية على المدى الطويل والاستغلال الأمثل للموارد.

1- مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة «EVA»

تعبر القيمة الاقتصادية المضافة عن المبلغ الذي يزيد أو يقل عن تكلفة رأس المال المستثمر سواء من خلال التمويل الخارجي أو التمويل الداخلي من المساهمين. ويمكن القول إن البنك يحقق نمواً مربحاً إذا قبل استثمارات تكون عوائدها أكبر من تكلفتها فإذا كان الربح مساوياً لتكلفة رأس المال فإن القيمة الاقتصادية المضافة تكون صفراً، وعندها يكون البنك لم يحقق أي قيمة للمستثمرين، وفي نفس الوقت لم يفقد ثرواتهم. ومن المفترض أن يتوقف البنك عن النمو حتى يتم خلق استثمارات وخدمات جديدة. أما إذا كانت تكلفة رأس المال أكبر من الربح فإن ذلك يعد إشارة سلبية على انخفاض ثروة المساهمين، أي أن البنك لم يولد إيرادات كافية لتغطية رأس المال (شبانة، 2023).

2- حساب القيمة الاقتصادية المضافة «EVA»

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على منهج حقوق الملكية عند حساب "القيمة المضافة الاقتصادية" حيث يتم خصم تكلفة الأموال المملوكة فقط باعتبارها رأس المال المستثمر وذلك لأن الودائع في البنوك تمثل جزءاً أساسياً من نشاطها وليست تمويلاً خالصاً مثل حقوق الملكية، كما أن مصاريف الفائدة على الودائع في البنوك تعادل تكلفة السلع في المؤسسات الأخرى وبما أنها كانت مدرجة سابقاً في قائمة الدخل فإن مصاريف الفائدة لا يتم استبعادها من صافي الأرباح التشغيلية بعد الضرائب بالنسبة للبنوك لمنع الخصم المزدوج (الفودري وآخرون، 2022). بالإضافة إلى ذلك فإن الودائع غير مستقرة بسبب السحوبات والإيداعات لذا يتم تصنيفها كمصادر تمويل قصيرة الأجل، بينما تعتبر حقوق الملكية مصدر تمويل طويل الأجل وهي البند الوحيد الذي ليس له تكلفة في قائمة الدخل. ويتم حساب القيمة المضافة الاقتصادية للبنوك كما هو موضح في المعادلة التالية رقم (1)

القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك EVA (bkg) = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب - تكلفة الأموال المملوكة (حقوق الملكية) (1)

رابعاً: متغيرات الدراسة وطرق قياسها

1- المتغير التابع (القيمة الاقتصادية المضافة «EVA»)

لقد قام الباحثان في هذه الدراسة بحساب القيمة الاقتصادية المضافة (شواقفة، 2021) من خلال المعادلتين التاليتين رقمي (2،3):

القيمة الاقتصادية المضافة البنكية bkg (EVA)= صافي ربح التشغيل المعدل بعد الضرائب – (حقوق الملكية المعدلة X تكلفة حقوق الملكية) (2)

(EVA) bkg t −1, t = NOPATt – [E t− 1 * CE t− 1, t] (3)

Where:

- (EVA) bkg t −1, t = القيمة الاقتصادية المضافة المصرفية
- NOPATt = صافي ربح التشغيل المعدل بعد الضرائب

- E t- 1 = حقوق الملكية المعدلة في أول الفترة
- CE t- 1, t = تكلفة حقوق الملكية في الفترة

1-1 صافي ربح التشغيل المعدل بعد الضرائبNOPAT

لقد تم حساب صافي الربح التشغيلي المعدل بعد إجراء التعديلات المتمثلة في مخصصات الضرائب المؤجلة، مخصص اضمحلال القروض والتسهيلات الائتمانية، أرباح وخسائر بيع الأوراق المالية.

2-1 تكلفة الأموال المملوكة (حاصل ضرب حقوق الملكية المعدلة في تكلفة حقوق الملكية)

تم حساب حقوق الملكية المعدلة بعد إجراء التعديلات المتمثلة بإضافة مخصص اضمحلال قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية ومخصص الضرائب المؤجلة، كما تم حساب تكلفة حقوق الملكية باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM). وعلى الرغم من صعوبة تطبيق نموذج CAPM والحاجة إلى سوق كفؤ لتطبيقه، إلا أنه يمكن تطبيقه في قطاع البنوك المدرجة في البورصة حيث تتوفر القدر الكافي من البيانات، على أن يتم حساب معدل العائد السوقي Rm باستخدام المؤشر الخاص بقطاع البنوك وليس مؤشر السوق ككل لتجنب المشاكل المتعلقة بكفاءة الأسواق المالية الناشئة، والذي يتم التعبير عنه من خلال المعادلة التالية رقم (4):

$$RI=RF+B\ (RM-RF) \qquad (4)$$

حيث إن:

- RI: معدل العائد المطلوب.
- RF: معدل العائد الخالي من الخطر (سعر العائد على أذون الخزانة)
- B: معامل بيتا والذي يقيس المخاطر المنتظمة لسهم البنك.

2- المتغيرات المستقلة

اعتمد الباحثان على ثلاثة أبعاد للشمول المالي هما الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي ويوضح الجدول التالي رقم (1) مقاييس المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة الحالية

جدول رقم (1) أبعاد متغير الشمول المالي والمؤشرات المستخدمة في قياسه

البعد	المؤشرات المستخدمة في قياسه	اسم المرجع
الوصول الى الخدمات المالية	عدد فروع البنك عدد ماكينات الصراف الالي	(قاسمي، ترايكية،2021).
استخدام الخدمات المالية	عدد الذين لديهم حساب واحد على الأقل	(بن مخلوف، بن لشهب،2023)
العمق المالي	نسبة النقد إلى الناتج المحلي نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي	(طرش واخرون،2019)

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على عدد من الدراسات السابقة

سادساً: نموذج الدراسة Study Model

يمكن صياغة نموذج الدراسة الذي يقيس تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة كأحد مقاييس الاستدامة المالية للبنوك التجارية، وذلك على النحو الموضح في المعادلة التالية رقم (5)

$$EVA = \beta0 + \beta1X1 + \beta2X2 + \beta3X3 + B4\ X4 + \beta5\ X5 + \varepsilon \qquad (5)$$

Where:

- EVA: القيمة الاقتصادية المضافة
- X1 عدد فروع البنك:

- X2: عدد ماكينات الصراف الالي
- X3: عدد الذين لديهم حساب واحد علي الأقل
- X4: نسبة النقد إلى الناتج المحلي
- X5: نسبة الانتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي
- B 1,2,3,4,5 معاملات الانحدار
- ε: معامل الخطأ

الجزء الثالث: الدراسة التطبيقية

أولاً: منهجية الدراسة Study Methodology

اعتمد الباحثان في الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام أسلوب العينة الحكمية، حيث يحكم اختيار عينة الدراسة مجموعة من الشروط هي (أن تكون البنوك مدرجة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة، وألا تكون قد أوقفت تداول أسهمها أو تعرضت لعملية اندماج أو استحواذ، بالإضافة إلى توافر كافة البيانات المتمثلة في القوائم المالية ربع السنوية لهذه البنوك، وأن تعد القوائم المالية لها بالعملة المحلية، وأن تكون فترة إعداد القوائم المالية الأول من يناير من كل عام وتنتهي في 31 ديسمبر، والجدول التالي رقم (2) يوضح البنوك المكونة لعينة الدراسة.

جدول رقم (2) البنوك المدرجة بالبورصة المصرية (عينة الدراسة)

البنوك	الرمز
البنك التجاري الدولي	CIB
كريدي اجري كول مصر	AGRI
بنك قناة السويس	CANAL
بنك التعمير والإسكان	HDBK
بنك قطر الوطني الأهلي	QNB

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على المواقع الالكترونية للبنوك (عينة الدراسة)

وقد تم جمع البيانات عن هذه البنوك على أساس قوائم مالية مجمعة ربع سنوية لمدة 6 سنوات، ليصبح عدد المشاهدات لكل بنك = 4× 6 = 24 مشاهدة، وإجمالي مشاهدات العينة = 24 × 5 بنوك = 120 مشاهدة.

ثانيًا: حدود الدراسة Study Limitations

1- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على البنوك التقليدية المقيدة بالبورصة المصرية، والتي توافرت فيها شروط الدراسة والتي يبلغ عددها خمسة بنوك.
2- الحدود الزمنية: تمثلت الدراسة في الفترة الممتدة بين 2019 -2023.
3- الحدود الموضوعية: تم الاعتماد على دراسة تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التقليدية المقيدة بالبورصة المصرية طبقاً للأبعاد السابق تحديدها.

ثالثًا: مصادر البيانات

اعتمد الباحثان في جمع البيانات الثانوية للدراسة على التقارير المالية ربع السنوية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية والإيضاحات المتممة لها خلال فترة الدراسة والمنشورة على المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك، والبيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي المصري ونشرات التداول على كلاً من موقع البورصة المصرية، وموقع مباشر، كما تم الاعتماد على الكتب العربية والأجنبية، والمجلات والدوريات العلمية.

رابعًا: الأدوات والأساليب الإحصائية

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على الجداول الالكترونية (Excel) لتفريغ بيانات القوائم ربع السنوية للبنوك عينة الدراسة. بالإضافة الي مقاييس التشتت والنزعة المركزية لمعرفة مدي تركز وتشتت البيانات، وكذلك نموذج الانحدار، واختبار معامل الارتباط

(VF) للكشف عن إمكانية وجود ارتباطات بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، والتي قد تؤثر سلبًا على القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة للمتغير التابع، وهو ما ينعكس على جودة النموذج.

خامسًا: وصف متغيرات الدراسة

قام الباحثان بوصف متغيرات الدراسة بإجراء الإحصاء الوصفي باستخدام مقاييس (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري) وذلك بهدف توضيح خصائص المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ومدى تشتتها خلال الفترة (2018-2023)، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3).

جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	أقل قيمة	أعلي قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القيمة الاقتصادية المضافة	8.789-	0.480-	2.81917-	2.236895
عدد فروع البنك	36	234	131.02	172.954
عدد ماكينات الصراف الالي	88	1680	588.4	529.737
عدد الذين لديهم حساب واحد على الأقل	40000	2100000	1208874	817825
نسبة النقد الى الناتج المحلى	2.049	4.153	2.87038	0.696614
نسبة الائتمان الى الناتج المحلى	1.36	4.724	2.94479	0.812099

المصدر: إعداد الباحثين بناء على برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق رقم (3) ما يلي:

- لقد حقق المتغير التابع قيم اقتصادية مضافة سالبة، حيث يظهر الوسط الحسابي بقيمة سالبة، مما يدل على عدم قدرة إدارات بنوك عينة الدراسة على زيادة قيمتها وأن ثروة الملاك ليست بالوضع الأمثل، كما أن هذا الوسط الحسابي يتراوح بين الحد الأدنى والأعلى وهو ما يشير إلى أنه يوجد تجانس في البيانات، ولا يوجد قيم شاذة، وأن الانحراف المعياري أعلى من المتوسط، بما يوضح تباين أرقام هذا المتغير في القوائم المالية لبنوك العينة، وهو وضع طبيعي حيث تشمل العينة خمسة بنوك (120 مشاهدة) في سنوات مختلفة من الازدهار والركود.
- أن متوسط جميع المتغيرات المستقلة (عدد فروع البنك، عدد ماكينات الصراف الالي، عدد الذين لديهم حساب واحد على الأقل، نسبة النقد الى الناتج المحلى، نسبة الائتمان الى الناتج المحلى) لبنوك عينة الدراسة يتراوح بين الحد الأدنى والأعلى، وأن الانحراف المعياري أقل من المتوسط في معظم المتغيرات المستقلة، الأمر الذي يوضح تجانس بيانات المتغيرات المستقلة لبنوك العينة، مما يعطي دقة أكثر للبيانات، ومناسبتها لإجراء الدراسة.

سادساً: الاختبارات الإحصائية قبل اختبار فروض الدراسة

1- **اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة (Normality test)**

قام الباحثان بإجراء اختبار اعتدالية (Normality) بيانات المتغير التابع كما هو موضح في الشكل التالي رقم (1).

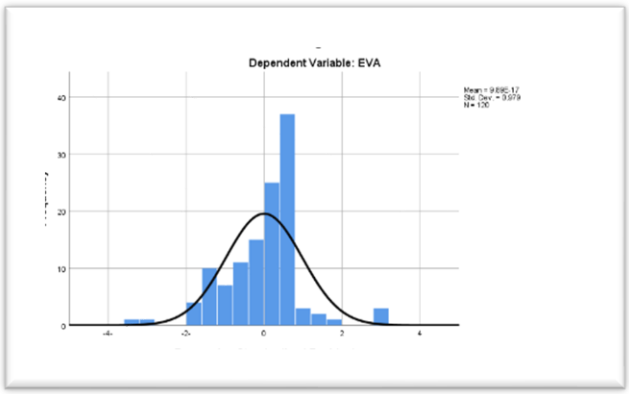

شكل رقم (1) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات بناء على برنامج SPSS

2- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة Normal Q-Q Plot of EVA

من خلال اختبارNormality Q-Q Plot يمكن الحكم علي ما إذا كانت البيانات متجانسة، وأن بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي، فكلما كانت نقاط المتغير قريبة من الخط المستقيم كلما دل ذلك على أن توزيع المتغير قريب من التوزيع الطبيعي والعكس صحيح، ولقد قام الباحثان بإجراء اختبار Normal Q-Q Plot كما هو موضح في الشكل التالي رقم (2)

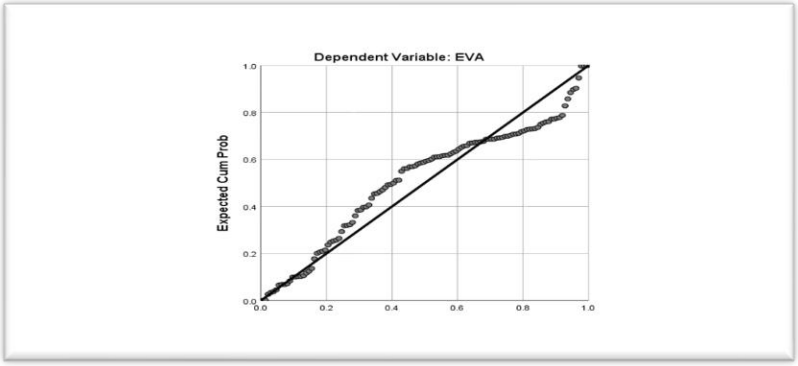

شكل رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات بناء على برنامج SPSS

المصدر: إعداد الباحثين ومخرجات نظام SPSS

يوضح الشكلين السابقين رقمي (2،1) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي Normal Distribution، مما يشير إمكانية إجراء اختبار الفروض باستخدام الإحصاء المعلمي Parametric Statistic

3- اختبار القيم الشاذة (outliers)

لقد تم استخدام (Boxplot) الموجود بالبرنامج الإحصائي SPSS للكشف عن وجود القيم الشاذة في المتغيرات المستقلة، المتغير التابع، وكانت النتائج موضحة بالشكل التالي رقم (3).

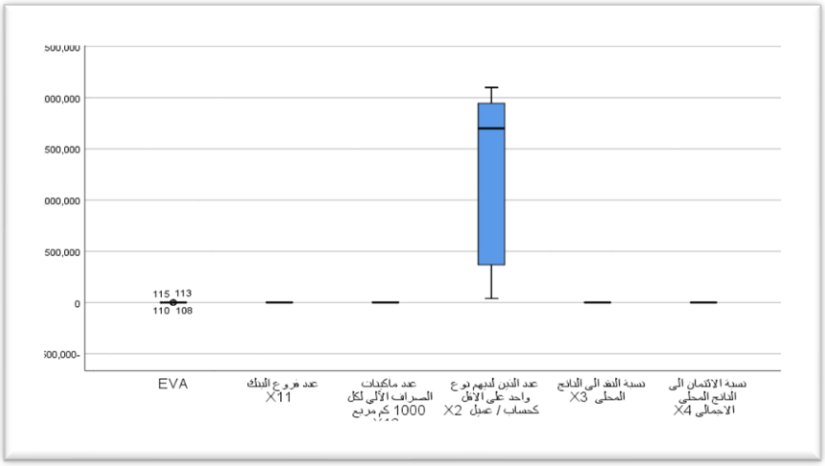

شكل رقم (3) (Boxplot) للكشف عن القيم الشاذة في المتغيرات بناء على برنامج SPSS

المصدر: إعداد الباحثين ومخرجات نظام SPSS

يتضح من الشكل السابق رقم (3) وجود بعض القيم الشاذة (outliers) والتي من الطبيعي تواجدها نظرًا لطبيعة البيانات، حيث إن الدراسة تتعامل مع بيانات مجمعة ربع سنوية من قوائم مالية لعدد (8) بنوك، إلا أنها قد تسبب بعض المشاكل الإحصائية أثناء عملية التحليل، لذا تم استبدال القيم الشاذة بأقرب قيمة لها في مجموعة القيم من خلال البرامج الإحصائية، وعلي ضوء ما سبق وبعد إجراء الاختبارات الإحصائية (Normality test)، واكتشاف ومعالجة القيم الشاذة والمفقودة، فإنه يمكن القول بأن البيانات أصبحت جاهزة وصالحة للتحليل الاحصائي، واختبار فروض الدراسة.

سابعاً: اختبار فروض الدراسة

1- اختبار الفرض الرئيسي والفروض الفرعية له

"لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك المدرجة في البورصة المصرية".

ولاختبار هذا الفرض الرئيسي والفروض الفرعية له، قام الباحثان بإجراء إختبار VIF، وبناء على نتائج هذا الاختبار، يتم تحديد مدي امكانية إجراء تحليل الانحدار المتعدد من عدمه، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4).

جدول رقم (4) إختبار VIF، تحليل الانحدار المتعدد للفرض الرئيسي الأول والفروض الفرعية له

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics		R2	معنوية النموذج
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF		
Constant	-0.328	0.501		-0.654	0.514			0.747	.000[b]
X1	-0.010	0.003	-0.331	-3.372	0.001	0.231	4.328		
X2	-0.003	0.000	-0.682	-7.137	0.000	0.244	4.103		
X3	0.0000004	0.000	0.163	2.298	0.023	0.439	2.276		
X4	-0.630	0.422	-0.196	-1.494	0.138	0.129	7.765		
X5	0.611	0.363	0.222	1.683	0.095	0.128	7.819		

المصدر: إعداد الباحثين بناء على برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق رقم (4) ما يلي:

- أن قيمة معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة للدراسة أقل من العدد (10)، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد (Multicollinearity) لهذه المتغيرات، ومن ثم يمكن الاعتماد على البيانات واجراء نموذج الانحدار المتعدد، كما يتبين أيضاً معنوية النموذج الأول حيث أن مستوي المعنوية (sig=0.000) وهي أقل من 0.05

- أن قيمة معامل التحديد (R- Square) تساوي 0.747 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة للدراسة استطاعت أن تفسر ما نسبته 74.7% من التغير في القيمة الاقتصادية المضافة، أما باقي النسبة وقدرها 25.3% قد ترجع للمتغيرات الأخرى التي لم يتضمنها النموذجً.

ثامناً: نتائج اختبار فروض الدراسة

الفرض الرئيسي: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية".

لقد توصل الباحثان عند اختبار الفروض الفرعية للفرض الرئيسي إلى النتائج التالية:

H01: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد الوصول للخدمات المالية (عدد فروع البنك) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية ".

اشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ذى دلالة إحصائية لعدد فروع البنك على قيمة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية، حيث كانت قيمة المعنوية (sig=0.001)، لذا تم رفض الفرض الفرعي العدمي الأول وقبول الفرض البديل والذي ينص على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية وأن هذا التأثير عكسي.

H02: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد الوصول للخدمات المالية (عدد ماكينات الصراف الالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية ".

توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ذى دلالة إحصائية لعدد ماكينات الصراف الالي على قيمة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية، حيث كانت قيمة المعنوية (sig=0.000)، لذا تم رفض الفرض الفرعي العدمي الثاني وقبول الفرض البديل والذي ينص على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية وأن هذا التأثير عكسي.

H03: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد استخدام للخدمات المالية (عدد الذين لديهم حساب واحد علي الأقل) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية ".

أشارت نتائج الانحدار إلى أن تأثير عدد الذين لديهم حساب واحد على الأقل على قيمة «EVA» تأثير طردي حيث بلغ معامل الانحدار بينهما (B=0.0000004)، قيمة المعنوية (sig=0.023)، مما يشير إلى أن تأثير عدد الذين لديهم حساب واحد على الأقل على قيمة «EVA» تأثير ذو دلالة إحصائية، وعليه تم رفض الفرض الفرعي العدمي الثالث وقبول الفرض البديل والذي ينص على وجود تأثير معنوي طردي ضعيف ذو دلالة إحصائية.

H04: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد العمق المالي للشمول المالي (نسبة النقد إلي الناتج المحلي الإجمالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية ".

توصلت نتائج الدراسة لعدم وجود تأثير ذى دلالة إحصائية لنسبة النقد إلى الناتج المحلي حيث كانت قيمة المعنوية (sig=0.138)، وعليه تم قبول الفرض الفرعي العدمي الرابع والذي ينص علي"لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد العمق المالي (نسبة النقد إلى الناتج المحلي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية".

H05: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد العمق المالي للشمول المالي (نسبة الائتمان إلي الناتج المحلي الإجمالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية".

تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذى دلالة إحصائية لبعد العمق المالي للشمول المالي (نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي) حيث كانت قيمة المعنوية (sig=0. 0.095)، وعليه تم قبول الفرض الفرعي العدمي الخامس والذي ينص علي "لا

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبعد العمق المالي للشمول المالي (نسبة الائتمان إلي الناتج المحلي الإجمالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية".

H06: " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي الخمسة مجتمعة (عدد فروع البنك، عدد ماكينات الصراف الالي، عدد الذين لديهم حساب واحد علي الأقل ، نسبة النقد إلي الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان إلي الناتج المحلي الإجمالي) على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية".

بينت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ذى دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي الخمسة مجتمعة على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية، حيث كانت قيمة المعنوية (sig=0.000) ، لذا تم رفض الفرض الفرعي العدمي السادس وقبول الفرض البديل والذي ينص على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي الخمسة مجتمعة على القيمة الاقتصادية المضافة «EVA» للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية"

تاسعاً مناقشة نتائج اختبار الفروض

وحيث أن معامل التحديد (R- Square) يساوي 0.747 فهذا يعني قدرة النموذج على تفسير 74.7% من التغير في قيمة «EVA»، وطبقًا لنتائج الانحدار المتعدد يمكن صياغة نموذج الدراسة بعد استبعاد المتغيرات التي ثبت عدم معنويتها في المعادلات التالية.

1- **معادلة النموذج**

توضح المعادلة التالية رقم (6) نموذج الدراسة والذي يحتوي على المتغيرات المستخدمة لقياس مؤشرات الشمول المالي المعنوية والتي ثبت تأثيرها على قيمة EVA للبنوك التقليدية المدرجة في البورصة المصرية.

$$EVA = -0.328 - 0.003\,X1 + 0.010\,X2 + 0.0000004\,€ + X3 \qquad (6)$$

Where: -

EVA = Economic Value Added = القيمة الاقتصادية المضافة

X1 = عدد فروع البنك

X2 = عدد ماكينات الصراف الالي

X3= عدد الذين لديهم حساب واحد علي الأقل

2- **مناقشة نتائج الدراسة: -**

البعد الاول من أبعاد الشمول المالي وهو بعد الوصول للخدمات المالية: وقد تم قياسه ببعدين هما:

- ***عدد فروع البنك***

تم التوصل الى وجود علاقة عكسية معنوية بين عدد فروع البنك وقيمة EVA، حيث أنه بالرغم من إيجابية توافر عدد فروع للبنك لتوفير الخدمات المالية وتلبية رغبة عملاء البنك، الا أنه قد يؤثر بالسلب على قيمة EVA، ويرجع ذلك الى زيادة التكاليف التي يتحملها البنك في إنشاء العديد من الفروع، وعدم تغطية هذه التكاليف في الاجل القريب.

- ***عدد ماكينات الصراف الالي***

تم التوصل الى وجود علاقة عكسية معنوية بين عدد ماكينات الصراف الالي والقيمة الاقتصادية المضافة، حيث أنه بالرغم من إيجابية توافر ماكينات الصراف الالي التي تخدم العملاء في جميع انحاء الجمهورية، الا أنها تؤثر عكسياً على قيمة " EVA " ويري الباحثان أن السبب في ذلك قد يرجع الى التكاليف التي يتم إنفاقها لشراء ماكينات الصراف الآلي، لذا يجب على البنوك محل الدراسة المتابعة الدورية لصيانه ماكينات الصراف الالي للحد من سوء الاستخدام.

البعد الثاني من أبعاد الشمول المالي وهو استخدام الخدمات المالية

وحيث بينت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي طردي ذو دلالة إحصائية لعدد الذين لديهم حساب واحد على الأقل على القيمة الاقتصادية المضافة، لذا يجب زيادة الوعي والتثقيف المالي لدى العملاء الحاليين والمستهدفين للبنوك وتنشيط العمل بمبادرات تشجيع استقطاب شرائح جديدة من خارج القطاع المصرفي وتصميم منتجات مصرفية مختلفة تلبي الحاجات المختلفة للعملاء؛ وإدماجهم في الاقتصاد الرسمي وتحسين دخولهم.

البعد الثالث من أبعاد الشمول المالي وهو العمق المالي

- *نسبة النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي*

يقيس هذا المؤشر مدي قدرة القطاع المصرفي علي الاحتفاظ بنقد وتعبئة هذه الموارد المالية من أجل التنمية بالمقارنة للناتج المحلي الإجمالي، وقد تم التوصل الى عدم وجود علاقة معنوية بين العمق المالي " نسبة النقد الى الناتج المحلى الإجمالي" وبين القيمة الاقتصادية المضافة، مما يعني أن هذا المؤشر ليس لها تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة.

- *نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي*

قد تم التوصل الى عدم وجود علاقة معنوية بين العمق المالي " نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي" وبين القيمة الاقتصادية المضافة، مما يعني أن هذا المؤشر ليس لها تأثير على القيمة الاقتصادية المضافة.

عاشراً: توصيات الدراسة

يوضح الجدول التالي رقم (5) بعض التوصيات التي يأمل الباحثان الأخذ بها من جانب القطاع المصرفي

جدول رقم (5) توصيات الدراسة

م	النتيجة	التوصية	آلية التنفيذ	الجهة المنفذة
1	وجود علاقة عكسية معنوية بين عدد فروع البنك والقيمة الاقتصادية المضافة	الاهتمام بتطبيق الشمول المالي على نطاق واسع والعمل على تحقيق أهدافه وفقاً لرؤية مصر 2030.	دعم وتنفيذ مبادرات الشمول المالي. استهداف شرائح جديدة من العملاء. تشكيل ملتقى دائم للشمول المالي.	- البنك المركزي المصري. - هيئة الرقابة المالية. - اتحاد بنوك مصر.
2	وجود علاقة عكسية معنوية بين عدد ماكينات الصراف الالي والقيمة الاقتصادية المضافة	- تفعيل المزيد من القنوات والمنصات الالكترونية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والمحافظ الالكترونية الإبقاء على عدد مناسب من ماكينات الصراف الالي خاصة في الأماكن النائية.	- العمل على تطوير البنية التحتية التقنية لضمان تقديم خدمات مالية بجودة عالية. صياغة قواعد قانونية تسهل إجراءات المعاملات المصرفية تتواكب مع التقدم التكنولوجي	- قطاع تكنولوجيا المعلومات بالبنوك.

تابع جدول رقم (5) توصيات الدراسة

م	النتيجة	التوصية	آلية التنفيذ	الجهة المنفذة
3	وجود تأثير معنوي طردي ذو دلالة إحصائية لعدد الذين لديهم حساب واحد على الأقل على القيمة الاقتصادية المضافة	- استهداف شرائح جديدة من العملاء. - الاهتمام بالكوادر البشرية. - دمج قنوات التمويل غير الرسمية داخل مظلة النظام المصرفي وإخضاعها لرقابة البنك المركزي - تطوير وتنويع الخدمات النقدية والمالية، والعمل على تقديم خدمات جديدة ومبتكرة، وذات تكلفة منخفضة	- نشر الوعي الائتماني وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وتوزيعها على كافة المناطق. - عمل دورات تدريبية للموظفين بالبنوك لزيادة كفاءتهم للتعامل مع التقنيات الحديثة وكيفية التعامل مع العملاء	البنوك محل الدراسة

المصدر: اعداد الباحثان

الحادى عشر: حدود الدراسة والدراسات المستقبلية المقترحة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمنية والموضوعية على النحو التالي:

الحدود المكانية: تمت الدراسة على البنوك التقليدية المقيدة بالبورصة المصرية، والتي توافرت فيها شروط الدراسة.

الحدود الزمنية: تمثلت الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 2019 -2023م لمدة 5 سنوات.

الحدود الموضوعية: دراسة تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المدرجة بالبورصة المصرية.

وبناءً على النتائج، فإنه يمكن للباحثين تقديم بعض النقاط التالية والتي تتعلق بموضوعات الدراسة في المستقبل

- **دراسة تأثير الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الاسلامية.**
- **إضافة تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف لنموذج الدراسة.**
- **دراسة تأثير مؤشرات أخري للشمول المالي (المؤشر المالي العالمي، تكلفة استخدام الخدمات المالية) لتحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك.**
- **دراسة تأثير الشمول المالي على القيمة السوقية المضافة للبنوك.**
- **دراسة تأثير نموذج الذكاء الاصطناعي (AI) لتحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك.**

المصادر والمراجع

أولًا: مصادر عربية

- **أبو الخير، أحمد، (2022)، أثر هيكل الملكية والمرونة المالية على القيمة الاقتصادية المضافة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 2(3).**
- **أحمد، العوش. (2023). مدى تطبيق ابعاد الشمول المالي في البنوك اليمنية دراسة ميدانية على عملاء البنوك اليمنية بمحافظة حضرموت .مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية ,652-663، 4(4)**
- **بن ديدة، ميادة &بو سماحة، محمد. (2024). أثر البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2019 .مجلة البشائر الاقتصادية77-94، 10(1).**
- **جعفر، حنان علا الدين عبد الصادق، (2020)، آلية لتعزيز الشمول المالي فى مصر فى ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع1، 487-520 مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1066085**
- **جورج ناصر شواقفة، (2021)، القيمة الاقتصادية المضافة كوسيلة لتقييم الكفاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 6(1)، 489-512، تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/1203420**
- **حسن كريم حمزة، وعبير عبد الأمير متعب، (2019)، تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة وأثرها على عائد السهم: دراسة قياسية على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005 - 2016، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، 13(25)، 189-226، تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/1151508 .**
- **خالد، محمد عثمان أحمد، (2020)، نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية: دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 4(3)، 1-37، doi:10.21608/ALJALEXU.2020.123661.**

- زين الدين، بن مخلوف & بن لشهب، عبد الهادي، (2023)، الشمول المالي ودوره في تعزيز الميزة التنافسية في البنوك التجارية .(Doctoral dissertation, university center of abdalhafid boussouf–MILA)
- سعدوني، محمد محروس. (2023). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة .مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية،1-51، 9(4).
- السيد، محمد & بدر، عماد، (2024). نحو مؤشر للشمول المالي وأثره على أداء وقيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري .مجلة الشروق للعلوم التجاري129-172 ،16(16.1)
- شاهين، عبد الحميد& شبانه، السيد (2023). نموذج مقترح لقياس أثر الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية،1-37، 15(3).
- الشحات، نظير &أبو الديار، محمد. (2023). تأثير الشمول المالي على الربحية .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية863-907، 4(2).
- عوض، أية عادل محمود. (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك .مجلة الدراسات المالية والتجارية، 370-394، 31(3).
- الفودري، أحمد إسماعيل، عمر، علاء الدين عبد العزيز فهمي، وأحمد، شريف محمد علي. (2022). دور تطبيق مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء الإستراتيجي كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الكويتية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج 13 , ملحق، 1884 - 1924. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1290703
- قاسمي، مروي& ترايكية، دنيا (2021) .دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية2011-2019 , Doctoral dissertation, جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- لعفيفي، الدراجي& بوغازي، وداد، (2023). مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: حالة البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2014-2020)، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، 112-133، 7(1)
- ليث فارس عوض أبو خضر، وعماد يوسف أحمد أحمد الشيخ، (2020)، العلاقة التكاملية بين مقاييس الأداء التقليدية ومقاييس الأداء الحديثة وأثرها في أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، 1-163، تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/1219362
- محمود، رامي محمد رمضان، أبو زيد، سميرة محمود علام، محمد، وصبح، محمود محمد عبد الهادي (2020). تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مؤشرات الأداء التقليدية مقارنة بمؤشرات القيمة المضافة. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع 2 ، .34 – 13مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1095187
- المزيني، هناء، صداقة، زينب، وسالم، خالد. (2022). أثر مؤشرات الربح المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة للمصارف الليبية: دراسة حالة مصرف الليبي الخارجي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مج 9, ع 2، 763 - 780. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1380553

ثانيًا: مصادر أجنبية

- Shihadeh, F. (2021). Financial inclusion and banks' performance: Evidence from Palestine.

- Khatib, S. F., Hendrawaty, E., Bazhair, A. H., Rahma, I. A. A., & Al Amosh, H. (2022). Financial inclusion and the performance of banking sector in Palestine. Economies, 10(10), 247.
- Sedik, M. (2022). The Effect of Financial Inclusion on Banking Performance. Journal of Financial and Commercial Studies, 1(3), 554-579.
- Al-Chahadah, A.R., El Refae, G.A. and Qasim, A. (2020) 'The impact of financial inclusion on bank performance: the case of Jordan', Int. J. Economics and Business Research, Vol. 20, No. 4, pp.483–496.
- Ditta, A.S. A, Financial Inclusion and Banking Performance in Indonesia, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies 6/2 (2020): 50-69, DOI: 10.32602/jafas.2020.010
- EmadEldeen, R, The effect of financial inclusion on the financial performance of the commercial banks: Empirical study on the developing countries,14(3),2023.
- Azeem, A., Fayyaz, A., & Jadoon, A. (2018). Economic value addition implications: A study of the pakistani banking industry. pakistan business review, 892-907.